JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة العملية التشريعية من السياسة إلى القانون

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة العملية التشريعية من السياسة إلى القانون

العملية التشريعية من السياسة إلى القانون دورة تدريبية مدتها أسبوع لموظفي البرلمان ومسؤولي السياسات العامة الذين يرافقون الفكرة من قرار السياسة إلى الصياغة والقراءات ونظر اللجان واللوائح التنفيذية، ويخرج كل مشارك منها بخريطة مسار مشروع القانون لمقترح قائم. وتواجه الحكومات توقعات متزايدة بتشريع مبني على الأدلة والتشاور والصياغة الواضحة، وأي خلل إجرائي يكلف شهورا من التأخير. وتقدم جوبيتر برايم للتدريب دورة العملية التشريعية من السياسة إلى القانون.

لماذا تهم العملية التشريعية من السياسة إلى القانون الآن

ثلاث قوى تشكل صناعة التشريع اليوم. فالمواطنون وقطاع الأعمال ينتظرون التشاور معهم قبل تغيير القواعد، والمجالس التشريعية تعزز رقابة اللجان والمراجعة اللاحقة لنفاذ القوانين. والوزارات مطالبة بإظهار التكاليف والمنافع المتوقعة قبل وصول المشروع إلى القاعة. والجهة التي تدير هذا المسار بإحكام تصدر قوانين واضحة قابلة للتطبيق ونادرا ما تعدل على عجل، أما الجهة التي تديره بضعف فتواجه تصحيحات متسرعة. وتستند الدورة إلى الإجراءات البرلمانية المستقرة وممارسات تقييم الأثر التنظيمي ومبادئ الصياغة التشريعية الواضحة المعترف بها.

المستفيدون من العملية التشريعية من السياسة إلى القانون

- مسؤولو السياسات الذين يحولون القرارات الوزارية إلى تعليمات موجهة إلى الصائغين التشريعيين
- موظفو الأمانة البرلمانية الذين يقدمون المشورة حول مراحل المشروع والتعديلات وجداول الأعمال
- باحثو اللجان الذين يعدون المذكرات وتقارير الفحص حول مشروعات القوانين
- المسؤولون القانونيون الذين يتحققون من حدود التفويض واتساق اللوائح الصادرة بموجب القانون الأصلي
- قادة التشاور الذين يجمعون أدلة أصحاب المصلحة حول الأحكام المقترحة

ويستفيد فريق مشروع القانون في الوزارة أو أمانة اللجنة البرلمانية أكثر من غيره عندما يحضر عدد من أعضائه معا.

قدرات العملية التشريعية من السياسة إلى القانون

يتدرب المشاركون على الأحكام الإجرائية التي تنقل المقترح من موافقة مجلس الوزراء إلى قرار بدء النفاذ.

- تحديد تعليمات صياغة تبين أهداف السياسة ونطاقها واستثناءاتها — الصائغ والوزير الراعي
- رسم مراحل المشروع من القراءة الأولى حتى التصديق — الجدول الزمني للمشروع
- تقييم الآثار المتوقعة للمقترح عبر تقييم الأثر التنظيمي — قرار اللجوء إلى التشريع
- تصميم التشاور مع أصحاب المصلحة بأسئلة واضحة وتحليل للردود — القطاعات المتأثرة والجمهور
- موازنة التعديلات مع مقصد السياسة وتماسك الصياغة — أعضاء اللجنة والوزير المختص
- اختبار اللوائح التنفيذية مقابل نص التفويض — لجنة الرقابة على اللوائح

مصطلحات العملية التشريعية من السياسة إلى القانون الأساسية

- تعليمات الصياغة — مذكرة مكتوبة من فريق السياسات تبين للصائغ ما يجب أن يحققه القانون ولمن وبأي استثناءات.
- القراءات الأولى والثانية والثالثة — مراحل متتابعة في المجلس يقدم فيها المشروع ثم يناقش من حيث المبدأ ثم يقر نهائيا.
- مرحلة اللجنة — فحص المشروع مادة مادة، حيث تقدم التعديلات وتناقش ثم تقبل أو ترفض.
- اللوائح التنفيذية — أنظمة أو قرارات أو قواعد تصدرها جهة أو وزير بموجب صلاحية يمنحها قانون أصلي.
- تقييم الأثر التنظيمي — تقدير منظم لتكاليف القاعدة المقترحة ومنافعها ومخاطرها مقارنة بالبدائل.
- حكم بدء النفاذ — مادة تحدد متى تسري أحكام القانون الصادر، وأحيانا على أي مراحل.

العملية التشريعية من السياسة إلى القانون يوما بيوم

اليوم 1: من مشكلة السياسة إلى المقترح التشريعي

- بيان مشكلة السياسة — هل التشريع هو الأداة المناسبة
- مراجعة البدائل غير التشريعية — الإرشادات والحوافز والمدونات الطوعية
- مذكرة موافقة مجلس الوزراء — تأمين الاتفاق الجماعي على أهداف السياسة
- طلب إدراج المشروع في الأجندة التشريعية — أولوية الموقع في الدورة البرلمانية
- مصفوفة أدوار فريق المشروع — من يتولى السياسة والصياغة والمتابعة

اليوم 2: تعليمات الصياغة والشكل التشريعي

- نموذج تعليمات الصياغة — الأهداف والنطاق والتعريفات والاستثناءات
- مبادئ الصياغة التشريعية الواضحة — وضوح النص للمحاكم والمواطنين
- مخطط بنية المشروع — الأبواب والمواد والجداول وأحكام التفسير
- مذكرة الصلاحيات المفوضة — ما يترك للوائح التنفيذية
- فحص الاتساق مع القوانين النافذة — الإلغاء والتعديلات التبعية

اليوم 3: الأدلة والأثر والتشاور

- منهجية تقييم الأثر التنظيمي — مقارنة التكاليف والمنافع والخيارات
- تصميم ورقة التشاور — أسئلة تستخرج أدلة قابلة للاستخدام
- شبكة تحديد أصحاب المصلحة — القطاعات الأكثر تأثرا بالقاعدة
- سجل تحليل الردود — تحويل الملاحظات إلى تعديلات في السياسة
- صياغة المذكرة الإيضاحية — تمكين الأعضاء من قراءة المشروع

اليوم 4: المراحل البرلمانية واللوائح التنفيذية

- حزمة إحاطة القراءات والمناقشة — إدارة الوزير للمشروع في القاعة
- متتبع التعديلات في مرحلة اللجنة — القبول أو المعارضة أو إعادة الصياغة
- إجراءات التبادل بين المجلسين — حسم الخلاف بين الغرفتين
- إجراء الموافقة الصريحة والاعتراض — اختيار مستوى الرقابة على اللوائح
- أحكام بدء النفاذ والأحكام الانتقالية — دخول منظم حيز التطبيق

اليوم 5: تطبيق خريطة مسار مشروع القانون

- تمرين تعليمات لمقترح قائم — تطبيق نموذج تعليمات الصياغة
- جدول الأثر والتشاور — إدراج الأدلة قبل تقديم المشروع
- محاكاة مرحلة اللجنة — التعامل مع التعديلات المؤيدة والمعارضة
- خطة المراجعة اللاحقة للتشريع — اختبار مدى نجاح القانون في التطبيق
- خريطة مسار مشروع القانون — المراحل والمسؤولون ونقاط القرار

تطبيق العملية التشريعية من السياسة إلى القانون بعد الدورة

- إعادة كتابة تعليمات الصياغة لمقترح حالي باستخدام نموذج الأهداف والنطاق والاستثناءات، والاتفاق عليها مع الصائغ.
- تشغيل متتبع تعديلات لمشروع منظور أمام اللجنة، مع تسجيل موقف السياسة وملاحظة المتابعة لكل تعديل مقدم.

أسئلة حول العملية التشريعية من السياسة إلى القانون

ما العملية التشريعية من السياسة إلى القانون، ولماذا تهم الآن؟

هي المسار الذي يسلكه قرار السياسة ليصبح قانونا نافذا، من تعليمات الصياغة حتى بدء النفاذ. وتهم الآن لأن المجالس والجمهور ينتظرون أدلة وتشاورا وصياغة واضحة.

ما الأدوار الأكثر استفادة من مهارات العملية التشريعية من السياسة إلى القانون؟

يستفيد مسؤولو السياسات وموظفو الأمانة البرلمانية وباحثو اللجان أكثر من غيرهم، كما يستفيد المسؤولون القانونيون وقادة التشاور.

بم تختلف دورة العملية التشريعية من السياسة إلى القانون عن دورة الصياغة التشريعية؟

دورة الصياغة تدرب الصائغين على كتابة المواد، أما هذه الدورة فتتبع الرحلة كاملة حول النص: التعليمات وتقييم الأثر والتشاور ومراحل المجلس واللوائح التنفيذية، ليقود موظفو السياسات والبرلمان المشروع دون أن يكتبوه.

ماذا تعود به من تدريب العملية التشريعية من السياسة إلى القانون؟

تعود بخطة مرحلية لمقترح حقيقي تحدد المسؤولين ونقاط القرار، ومعها نماذج قابلة لإعادة الاستخدام للتعليمات وتتبع التعديلات.

العملية التشريعية من السياسة إلى القانون: الطريق إلى الأمام

تعرض خريطة مسار مشروع القانون كل مرحلة من مراحل المقترح القائم والمسؤول عنها والأدلة التي تحتاجها. وأول قرار تدعمه هو موعد تقديم المشروع إلى المجلس. ويعمل منها قادة السياسات وموظفو الأمانة والصائغون معا. وبعد أول دورة برلمانية تستحق المراجعة طريقة جدولة اللوائح التنفيذية والمراجعة اللاحقة، لأنها المراحل الأكثر تعرضا للضغط.